الأمم المتحدة

A/ES-10/680–S/2015/417

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
10 June 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة السبعون

# رسائل متطابقة مؤرخة ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

أحيي الشعب الفلسطيني في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥ في أجواء حزينة الذكرى السنوية الثامنة والأربعين للاحتلال العسكري الإسرائيلي. وإذ يكاد هذا الاحتلال الأجنبي الحربي لأرضنا وتسلطه على شعبنا يمتدان، بما يعجز العقل عن تصوره، على مدى نصف قرن، فهيب بالمجتمع الدولي أن يؤكد عدم مشروعية الاحتلال الإسرائيلي، ذلك الاحتلال القاسي المدمر الذي ينتهك انتهاكا جسيما كل حكم من أحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ (اتفاقية جنيف الرابعة) والقانون الإنساني الدولي الذي ينظم حالات الاحتلال الأجنبي. وهو القانون الذي ينص على أن الاحتلال حالة مؤقتة، لا حالة تفرض إلى أجل غير مسمى لتيسير ما تقدم عليه السلطة القائمة بالاحتلال من قمع غير قانوني وتهجير قسري للسكان المدنيين الواقعين تحت الاحتلال ومن استيطان للأرض المحتلة وضم لها بحكم الواقع.

وقد آن الأوان منذ فترة طويلة، بعد أن مضت حوالي خمسة عقود على الاحتلال العسكري الإسرائيلي للضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، ولقطاع غزة منذ عام ١٩٦٧، كي يطالب المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، بشكل لا لبس فيه بإنهاء ذلك الاحتلال

160615 150615 15-09441 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

على الفور بجميع مظاهره، ويعمل بصورة جماعية وبمسؤولية من أجل كفالة تحقق ذلك. فالتزامات المجتمع الدولي في هذا الصدد وإزاء تيسير إعمال الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف التي طال حرمانه منها، بما في ذلك الحق في تقرير المصير وفي الاستقلال، وإيجاد حل سلمي عادل ودائم للقضية الفلسطينية من جميع جوانبها، التزامات تستند بوضوح شديد للقانون الدولي ومبادئ العدالة والإنصاف وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وفي هذا الصدد، نؤكد استمرار وجاهة مبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية، وضرورة تنفيذها بسرعة من أجل إرساء سلام شامل دائم وعادل.

ولقد صار تحقيق هذه الأهداف أكثر إلحاحا، لا أقل إلحاحا، مع مرور العقود وتراكم ما تقترفه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من تجاوزات في حق الشعب الفلسطيني، وما يترتب على ذلك من دوس على حقوق الإنسان ومن ضرب لمصداقية وسمو وفعالية القانون الدولي والنظام الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن على وجه الخصوص. وبينما تواصل إسرائيل انتهاك هذه القوانين انتهاكا جسيما منهجيا وصارخا، فإن مما يثير الجزع أنها لم تساءل أبدا عن ذلك وما فتئ يفسح لها المجال للتصرف في ظل الإفلات التام من العقاب كدولة فوق القانون دون أن تترتب عواقب على ذلك، مع ما ينشأ عن ذلك من آثار مدمرة على الشعب الفلسطيني ويزيد من وطأة هذا الظلم والصراع مع مرور كل يوم، مما يجعل آفاق السلام أبعد منالا.

ولعل آخر مثال صارخ في هذا الصدد يتمثل في عدم إدراج إسرائيل ضمن منتهكي حقوق الطفل في التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والتراع المسلح، على الرغم من أنها تستوفي المعايير بوضوح تام. ونخشى أن هذا الإحجام المؤسف عن محاسبة إسرائيل وفقا لنفس المعايير التي تحاسب وفقها جميع الدول الأخرى لن يؤدي سوى إلى النيل أكثر من مصداقية منظومة الأمم المتحدة وآلية الأطفال والتراع المسلح التي تستهدف حماية الأطفال في حالات التراع المسلح، وإلى تشجيع إفلات إسرائيل من العقاب، بما يزيد من هول معاناة وصدمة وحزن الأطفال الفلسطينيين الأبرياء وأسرهم.

والحقيقة أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لم تكُف قط عن اتباع سياساتها وتدابيرها غير القانونية في فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وعلى الرغم من النداءات والدعوات المتكررة الصادرة عن المجتمع الدولي، بما في ذلك في سياق قرارات الأمم المتحدة، لا تكتفي إسرائيل بالتمادي في انتهاكاتها دون هوادة، بل تعمد إلى تكثيف وتوسيع نطاق وحجم انتهاكاتها، مع ما ينجم عن ذلك من عواقب وخيمة. وبدلا من التصرف بحسن نية من أجل إنهاء هذا الاحتلال غير القانوني، تواصل إسرائيل التسليط المتعمد للمزيد من المعاناة

على الشعب الفلسطيني وترسيخ احتلالها، وتدمير التواصل الجغرافي للأرض الفلسطينية وسلامتها وآفاق التوصل إلى حل الدولتين مقابل السلام.

ويتضح ذلك من عدوانها العسكري في العام الماضي على قطاع غزة، حيث عمدت قوات الاحتلال الإسرائيلية إلى قتل وجرح وتشويه آلاف المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال والنساء والمسنون، وأصابت بدمار عشوائي واسع النطاق المنازل والهياكل الأساسية المدنية الحيوية، فضلا عن استمرارها في فرض حصار خانق ومهين وغير قانوني. ويتضح ذلك أيضا من الحالة المتدهورة في الضفة الغربية، حيث تواصل إسرائيل أنشطة الاستيطان والاستيلاء على الأراضي دون توقف، بما في ذلك التشريد القسري للمزيد من آلاف الفلسطينيين، ولا سيما الأسر البدوية، وخاصة في مناطق القدس الشرقية المحتلة وغور الأردن، ومصادرة مساحات شاسعة من الأراضي، وتدمير مئات أخرى من المنازل والممتلكات الفلسطينية من أجل تيسير توسع المستوطنات الإسرائيلية والجدار العازل، ومواصلة احتجاز واعتقال وسجن وتعذيب آلاف المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، واستمرار أعمال العنف والترهيب والاستفزاز دون هوادة على يد المستوطنين الإسرائيليين المتشددين، بما فيها ما يطال منها الأماكن المقدسة، وخاصة المسجد الأقصى.

وسنواصل توثيق هذه الجرائم الإسرائيلية ونحن نسعى بعزيمة إلى تحقيق المساءلة. وبناء على ذلك، أعتزم إلحاق هذه الرسالة باستعراض موجز للانتهاكات الجسيمة التي ارتكبت في الفترة الأخيرة على يد إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، باعتبارها جزءا من هذا السجل الإجرامي المفتوح. وبعد مرور ما يقرب من خمسين عاما على الاحتلال وحوالي سبعين عاما على النكبة، لن نتوانى فيما نوجه من نداءات ونبذل من جهود عن التمسك بالقانون الدولي وحماية شعبنا من أجل إحقاق العدالة وإعمال حقوقه غير القابلة للتصرف وتحقيق تطلعاته الوطنية المشروعة، بما في ذلك تطلعه إلى الاستقلال في ظل دولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية، والتوصل إلى السلام الشامل الدائم الذي طالما سعينا إلى إرسائه والذي تمس الحاجة إليه بشدة من أجل إرساء السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي على حد سواء. ونهيب بالمجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، أن يستجيب لنداءات الشعب الفلسطيني وقيادته في هذه اللحظة الحاسمة من التاريخ.

وتأتي هذه الرسالة عطفا على رسائلنا الموجهة، وعددها ٥٤٣ رسالة، بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي تشكل دولة فلسطين. وتمثل هذه الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ١١ أيار/مايو ٢٠١٥ (A/ES-10/679-S/2015/327) سجلاً أساسيا للجرائم المرتكبة في حق

الشعب الفلسطيني. ويجب محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على هذه الجرائم وتقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور
السفير
المراقب الدائم
لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة